IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

مجلس المحافظين

GOV/2009/8
Date: 19 February 2009

Restricted Distribution
Arabic
Original: English

نسخة مخصصة للاستخدام الرسمي

البند الفرعي ٥(د) من جدول الأعمال المؤقت
(الوثيقة GOV/2009/6)

تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) و١٨٣٥ (٢٠٠٨)، في جمهورية إيران الإسلامية

تقرير من المدير العام

١- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين تقريراً عن تنفيذ اتّفاق الضمانات، المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار، والأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و١٧٤٧ (٢٠٠٧) و١٨٠٣ (٢٠٠٨) و١٨٣٥ (٢٠٠٨) في جمهوريّة إيران الإسلاميّة (إيران) (الوثيقة GOV/2008/59). ويغطّي التقرير الحالي التطوّرات ذات الصلة التي طرأت منذ ذلك التاريخ.

ألف- الأنشطة الراهنة المتعلقة بالإثراء

٢- منذ التقرير السابق الصادر عن المدير العام، واصلت إيران تلقيم سادس فلوريد اليورانيوم داخل الوحدة المكوّنة من ٣٠٠٠ آلة من طراز IR-1 (الوحدة A24)، وست سلاسل تعاقبية تابعة للوحدة A26، في محطة إثراء الوقود[1]. وتم تركيب تسع سلاسل تعاقبية أخرى ضمن الوحدة A26 وهي الآن في ظل ظروف خوائية.[2] ويتواصل تركيب السلاسل التعاقبية الثلاث الباقية في تلك الوحدة. كما تتواصل أعمال التركيب في الوحدات A25 وA27 وA28، بما فيها تركيب الأنابيب والكابلات.

---

١ للمزيد من التفاصيل بشأن مكوّنات محطة إثراء الوقود، يرجى الاطلاع على الفقرة ٢ من الوثيقة GOV/2008/38.

٢ في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان يجري تلقيم ٣٩٣٦ جهاز طرد مركزي بسادس فلوريد اليورانيوم؛ وكان هناك ١٤٧٦ جهاز طرد مركزي مركّب وفي ظلّ ظروف خوائية، و١٢٥ جهاز طرد مركزي إضافي مُرَكّب ولكن ليس في ظلّ ظروف خوائية.

٣- وأتمّت الوكالة تقييمها لنتائج التحقق من الرصيد المادي الذي أجري في محطة إثراء الوقود خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وخلصت إلى أن الرصيد المادي كما أعلنته إيران يتسق مع نتائج التحقق من الرصيد المادي ضمن حدود معدلات عدم التيقن من القياس المرتبطة عادةً بمحطات إثراء ذات إنتاجية مماثلة. وتحققت الوكالة من أنه، حتى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تم تلقيم ٩٩٥٦ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلاسل التعاقبية منذ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وتم إنتاج ما بلغ مجموعه ٨٣٩ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء. كما أظهرت النتائج أن مستوى إثراء هذا الناتج من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء الذي تحققت منه الوكالة بلغ ٣,٤٩% من اليورانيوم-٢٣٥. وقدّرت إيران أنها أنتجت، ما بين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ و٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كمية إضافية من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء بلغت ١٧١ كغم. وما زالت المواد النووية الموجودة في محطة إثراء الوقود (بما فيها مواد التلقيم والنواتج والمخلّفات)، وكذلك جميع السلاسل التعاقبية المُرَكَّبة، خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[٣]

٤- وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أجرت الوكالة عملية تحقق من الرصيد المادي في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، وتؤكّد نتائج هذه العملية الرصيد المادي كما أعلنته إيران، ضمن حدود معدلات عدم التيقّن من القياس المرتبطة عادة بهذا النوع من المرافق. وفي الفترة ما بين ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قامت إيران بتلقيم ما بلغ مجموعه التقريبي ٥٠ كغم من سادس فلوريد اليورانيوم داخل السلسلة التعاقبية المؤلفة من ٢٠ آلة طراز IR-1، وداخل السلسلة التعاقبية المؤلفة من ١٠ آلات طراز IR-2، وأجهزة الطرد المركزي المفردة طراز IR-1 وIR-2 وIR-3. وما زالت المواد النووية الموجودة في المحطة التجريبية لإثراء الوقود، وكذلك في منطقة السلاسل التعاقبية، خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة من جانب الوكالة.[٣] ونقلت إيران بضع كيلوغرامات من سادس فلوريد اليورانيوم الضعيف الإثراء المنتَج في المحطة التجريبية لإثراء الوقود إلى مختبرات جابر بن حيّان المتعدّدة الأغراض المقامة في مركز طهران للبحوث النووية لأغراض البحث والتطوير.[٤]

٥- وحتى تاريخه، تشير نتائج العيّنات البيئية المأخوذة من محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود[٥] إلى أن المحطتين تعملان وفقاً لما تم الإعلان عنه (أي أن نسبة الإثراء باليورانيوم-٢٣٥ أقل من ٥,٠%). ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٧، أُجريَت ٢١ عملية تفتيشية مفاجئة في محطة إثراء الوقود.

٦- وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قدّمت إيران نسخاً مستوفاة من استبيانات المعلومات التصميمية الخاصة بمحطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود. وأبلغت إيران الوكالة، في استبيان المعلومات التصميمية الخاصة بمحطة إثراء الوقود، بأنها تخطط لإضافة غرفة لإجراء اختبارات وظيفية على آلات الطرد المركزي الفردية. ولم تطرأ أية تغييرات أخرى على قدرة المرافق أو على الجداول الزمنية لتشغيلها.

---

٣ وفق الممارسة الرقابية العادية، لا تخضع الكميات الصغيرة من المواد النووية الموجودة في المرفق، مثل بعض النفايات والعينات، للاحتواء والمراقبة.

٤ الفقرتان ٧ و١٨ من الوثيقة GOV/2003/40؛ والفقرة ١٤ والفقرتان ٧٣ و٧٤ من الوثيقة GOV/2004/83.

٥ تتوافر نتائج العينات المأخوذة حتى ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ فيما يخص محطة إثراء الوقود، وحتى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ فيما يخص المحطة التجريبية لإثراء الوقود. وقد أظهرت هذه النتائج وجود جسيمات يورانيوم ضعيف الإثراء (تصل نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ إلى ٤,٢%) ويورانيوم طبيعي ويورانيوم مستنفد (نسبة إثرائه باليورانيوم-٢٣٥ منخفضة إلى ٠,٤%).

باء- أنشطة إعادة المعالجة

٧- واصلت الوكالة رصد استخدام وتشييد الخلايا الساخنة في مفاعل طهران البحثي، وفي مرفق إنتاج نظائر الموليبدينوم واليود والزينون المشعّة (اختصاراً: مرفق إنتاج النظائر المشعّة). ولم تبرز أية مؤشّرات تدلّ على وجود أنشطة جارية تتعلق بإعادة المعالجة في تلك المرافق. ورغم أن إيران أعلنت عدم وجود أنشطة بحث وتطوير تتعلق بإعادة المعالجة في إيران، فإنه ليس بوسع الوكالة أن تؤكد صحة ذلك إلا فيما يتعلق بهذين المرفقين فقط، نظراً لعدم توافر التدابير المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي.

جيم- المشاريع المتعلقة بمفاعل الماء الثقيل

٨- كانت آخر زيارة قامت بها الوكالة إلى مفاعل إيران البحثي النووي (IR-40) في آب/أغسطس ٢٠٠٨ (الفقرة ٩ من الوثيقة GOV/2008/59). وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عادت الوكالة وطلبت معاينة المفاعل المذكور لإجراء عملية تحقّق من المعلومات التصميمية. وفي رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أشارت إلى رسائل سابقة بشأن تقديم المعلومات التصميمية، أعلمت إيران الوكالة بأنها لن تسمح للوكالة بإجراء عملية التحقّق من المعلومات التصميمية. وفي ردّ مؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، جدَّدت الوكالة طلبها المعاينة لإجراء عملية التحقّق من المعلومات التصميمية. وكرّرت إيران، في ردّها المؤرخ ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، رأيها بأنه نظراً لأن المفاعل IR-40 ليس في وضع يمكّنه من تلقّي مواد نووية، فلا حاجة إذن إلى استبيان للمعلومات التصميمية، وبالتالي فلا مبرِّر لطلب المعاينة لإجراء عملية تحقّق من المعلومات التصميمية. وطلبت إيران عدم تحديد موعد زمني لأية عملية تحقق من المعلومات التصميمية الخاصة بمفاعل إيران البحثي النووي(IR40)، طالما أن القرار المنصوص عليه في رسالة إيران المؤرخة ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٧ لا يزال سارياً[٦].

٩- إن رفض إيران منح الوكالة حق معاينة المفاعل IR-40 يمكن أن يؤثر سلباً على قدرة الوكالة على تنفيذ ضمانات فعالة في ذلك المرفق، كما أنه يجعل من الصعب على الوكالة تقديم مزيد من التقارير بشأن تشييد المفاعل، وفقاً لطلب مجلس الأمن. وفضلاً عن أن تسقيف المباني الأخرى القائمة في الموقع قد اكتمل بالفعل، فإنه قد تم أيضاً الانتهاء من تشييد هيكل الاحتواء المقبّب الخاص بمبنى المفاعل، كما يظهر في الصور الملتقطة بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بما يستحيل معه مواصلة استخدام الصور الملتقطة بالسواتل لرصد أية أعمال تشييد إضافية تجري داخل مبنى المفاعل أو داخل أيٍّ من المباني الأخرى.

١٠- وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، أجرت الوكالة تفتيشاً في محطة تصنيع الوقود ولوحظ في ذلك الحين استكمال خط المعالجة الخاص بإنتاج قريصات اليورانيوم الطبيعي لوقود مفاعل الماء الثقيل، كما لوحظ إنتاج قضبان الوقود.

١١- وواصلت الوكالة رصد حالة محطة إنتاج الماء الثقيل، التي يبدو أنها في حالة تشغيل، باستخدام الصور الملتقطة بالسواتل.

---

٦ الفقرات ١٢ إلى ١٤ من الوثيقة GOV/2007/22؛ والفقرة ١٩ من الوثيقة GOV/2007/48.

دال- قضايا أخرى متعلقة بالتنفيذ

دال-١- تحويل اليورانيوم

١٢- حتى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩، كان قد تم إنتاج زهاء ٤٢ طناً من اليورانيوم في شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ ٨ آذار/مارس ٢٠٠٨، وهو التاريخ الذي أجرت فيه الوكالة عملية التحقّق الأخيرة من الرصيد المادي المخزون في ذلك المرفق. وبذلك يصل إجمالي كمية اليورانيوم التي أُنتِجت في شكل سادس فلوريد اليورانيوم في مرفق تحويل اليورانيوم منذ آذار/مارس ٢٠٠٤ إلى ٣٥٧ طناً، بعضها نُقِل إلى محطة إثراء الوقود والمحطة التجريبية لإثراء الوقود، وما زالت كلها خاضعة لتدابير الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة.

دال-٢- المعلومات التصميمية

١٣- كما سبق أن أبْلِغ مجلس المحافظين، ما زالت الوكالة لم تتلقَّ المعلومات التصميمية الأولية التي كانت قد طلبت الحصول عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ بشأن محطة القوى النووية التي يُعتزم بناؤها في داركوفين (الفقرة ١١ من الوثيقة GOV/2008/38).

دال-٣- أمور أخرى

١٤- تم تنفيذ عملية تحقق من الرصيد المادي في محطة بوشهر للقوى النووية يومي ١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ولا تزال أختام الوكالة موضوعة على مجمّعات الوقود المستوردة من الاتحاد الروسي لاستخدامها في المحطة المذكورة. وأبلغت إيران الوكالة بأن من المزمع تحميل الوقود داخل المفاعل خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩.

هاء- أبعاد عسكرية محتملة

١٥- كما ورد بالتفصيل في التقارير السابقة التي قدّمها المدير العام إلى المجلس (وأحدثها في الفقرة ١٥ من الوثيقة GOV/2008/59)، ما زال هناك عدد من القضايا العالقة التي تثير شواغل وتقتضي تقديم إيضاحات لاستبعاد وجود أبعاد عسكرية محتملة لبرنامج إيران النووي. وحسبما جاء في تلك التقارير، لِكَيْ تتمكن الوكالة من تبديد هذه الشواغل وتُحرز تقدماً في جهودها الرامية إلى تقديم تأكيدات بشأن عدم وجود أية مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران، يلزم أن تقوم إيران بجملة أمور منها إتاحة ما تطلبه الوكالة من معلومات ومعاينات.

١٦- وفي رسالة موجّهة إلى إيران بتاريخ ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، كرّرت الوكالة طلبها مقابلة السلطات الإيرانية في طهران في أقرب فرصة ممكنة بهدف المضي في إيجاد حلول للقضايا التي لا تزال عالقة.

١٧- وما زالت الوكالة لم تتلقَّ رداً إيجابياً من إيران فيما يخص طلبات الوكالة، وهي، بالتالي، لم يُتَح لها الوصول إلى ما يتصل بذلك من معلومات ووثائق وأماكن وأفراد.

واو - موجز

١٨- استطاعت الوكالة مواصلة التحقق من عدم حدوث تحريف لمواد نووية معلنة في إيران. بيد أن إيران لم تقم بعد بتنفيذ النص المعدّل للبند ٣-١ من الجزء العام من ترتيباتها الفرعية بشأن التبكير بتقديم المعلومات التصميمية، ولا تزال ترفض السماح للوكالة بإجراء تحقق من المعلومات التصميمية الخاصة بمفاعل إيران البحثي النووي (IR-40).

١٩- وخلافاً للطلبات الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، لم تُنفّذ إيران البروتوكول الإضافي، وهو شرط أساسي لكي يتسنى للوكالة أن توفّر تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. كما أنها لم توافق على طلب الوكالة أن تمكّنها إيران، كتدبير من تدابير الشفافية، من معاينة أماكن إضافية تتعلق بجملة أمور منها تصنيع أجهزة الطرد المركزي، والبحث والتطوير في مجال إثراء اليورانيوم، وتعدين ومعالجة اليورانيوم، حسبما يقتضيه مجلس الأمن.

٢٠- وللأسف، نتيجة عدم التعاون المستمر من جانب إيران حيال القضايا الباقية التي تثير شواغل بشأن الأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامج إيران النووي، لم تتمكَّن الوكالة من إحراز أي تقدّم ملموس بشأن هذه القضايا. وكما أشير إليه في التقارير السابقة الصادرة عن المدير العام، لكي تُحرز الوكالة مثل هذا التقدم، يلزم أن تقدّم إيران معلومات جوهرية، وتتيح الوصول إلى ما يتصل بجميع القضايا العالقة من وثائق وأماكن وأفراد. وفيما يتعلق بالدراسات المزعومة على وجه الخصوص، ثمة خطوة أولى مهمّة ينبغي أن تتخذها إيران وتتمثل في أن توضّح إيران مدى صحة المعلومات الواردة في الوثائق التي أُطلِعَت عليها إيران وأعطيت الفرصة لدراستها ومدى مطابقتها للواقع، وتحدّد الموضع الذي ترى أنه ربما تم فيه تعديل هذه المعلومات أو أنها تتصل بأغراض غير نووية.

٢١- وما لم تنفّذ إيران تدابير الشفافية المذكورة أعلاه والبروتوكول الإضافي، وفقاً لما يقتضيه مجلس الأمن، لن تكون الوكالة في وضع يمكّنها من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران. ويواصل المدير العام حثّ إيران على تنفيذ جميع التدابير اللازمة لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي في أبكر موعد ممكن. ويحثّ المدير العام، في الوقت نفسه، الدول الأعضاء التي قدّمت هذه الوثائق إلى الوكالة أن توافق على أن تزوِّد الوكالة إيران بنسخ منها.

٢٢- وعلى عكس ما نصَّت عليه قرارات مجلس الأمن، لم تعلّق إيران أنشطتها المتصلة بالإثراء أو عملها بشأن المشاريع المرتبطة بالماء الثقيل، بما في ذلك عملية تشييد مفاعل البحوث المهدّأ بالماء الثقيل، أي المفاعل IR-40، وإنتاج الوقود لذلك المفاعل.

٢٣- وسيواصل المدير العام الإفادة عن هذا الموضوع حسب الاقتضاء.